الفصل السابع

ـ خطّة البَعْثَةِ الوزاريـة ـ

من الغرابة الإعلان من لندن عن زيارة ثلاثة وزراء بريطانيين للهند[١]، للمساعدة في حلِّ المشاكل الدستورية، في نفس اليوم الذي حدث فيه تمرّد البحرية الملكيّة الهندية ١٩ شباط ـ فبراير ـ ولقد قال البعض، وربّما لم يكن ذلك مُقنعاً تماماً، أن أخبار (بومْبايْ) المفاجئة هي الدافع لإرسال البعثة الوزارية، على كُلِّ حال، بعد وصول الوزراء مع معاونيهم للهند في ٢٤ آذار ـ مارس ـ والبدء في جولة من المقابلات، تبيّن بسرعة وبلاشك أن قناعات السردار (باتِلْ) كانت صائبة: الحكومة البريطانية راغبةٌ صدقاً في نقل السلطة عاجلاً إلى أيادٍ هندية، وسَتُلِحُّ اللجنة الوزارية على الوصول إلى اتِّفاق على كيفيّةِ ذلك خلال وجودها في الهند، فكُلّ الأخبار التي تسربت من دِلْهي عن المحادثات أكَّدَت ذلك.

واستمرّت المباحثات في شهر نيسان ـ إبريل ـ وزادت حرارة الجوّ. وفي أوائل أيّار ـ مايو ـ أصبح من الواضح أن جهود اللجنة في سبيل تحقيق اتّفاق بين حزب المؤتمر والرابطة الإسلامية لم تُثْمِرْ. فقرّرت اللجنة أن تقدّم اقتراحاتها هي، أيْ ما سُمِّي بالخطة أو بتعبير أدق ـ البيان ـ . وصدر ذلك يوم ١٦ أيار ـ مأيو ـ وليس هنا مجال ذكر تفاصيله المعقّدة. باختصار قدّمت اللجنة وسائل لخلقِ تركيبةٍ دستوريةٍ صريحةٍ مؤلفة من ثلاثة مجالس للهند المتّحدة ولو أنّها لا تمنع تماماً من قيام شيء مثل باكستان إذا كان ذلك مرغوباً حقًّا. واقترحت الخِطّة خلال فترة دارسة هذا الدستور لِتُقِرّه جمعيّة تأسيسية، قيام وزارة مؤقّتة لِتحلّ محلّ الوزارة القائمة في العاصمة، وتتمتّع بأوسع الصلاحيات الممكنة دون أن يكون فيها أيّ بريطاني ماعدا نائب الملك. وهكذا ورغم أن الخطّة لم تذكُر بنفس الوضوح موضوع الحكومة المؤقتة كما عرضه مِسْتر (كُرِبْسْ) عام ١٩٤٢ لأنه جاء الآن مختصراً، إلا أنّها ـ أيْ الخطّة ـ جاءت في شِقَّين: شِقّ طويل الأمد وآخر قصير الأمد؛ وشكَّل هذان الشقَّان، كما وَضَحَ بعد ذلك، وحدةً واحدة يجب أن تُقبل أو ترفض كلها معاً.

ولقد فوجئ الكثيرون بقبول الرابطة لها في ٦ حزيران ـ يونيو ـ مع أن ما وَفّرته من عَرْضٍ

---

(١) اللورد بثيك لُورَنْس، والسِرْسْتَافُورْدْ كْرِبْس والسيد الِكْسَندر.

بالنسبة لاحتمال قيام باكستان يبدو للوهْلة الأولى غامضاً لا يستجيب تماماً لمقرّرات (لاهور) في آذار ـ مارس ـ ١٩٤٠. وتفْسير ذلك موجود في الجزء الذي يقترح بنيةً حكومية ثلاثية المستويات حيث ذُكِرَ فيه (أقسام) أو (مجموعات)، وإمكانية انسحاب ولايةٍ بعينها من المجموعة، أو بالقياس، أي مجموعة من دولة اتّحاد الهند المقترحة إذا أرادت ذلك. وهذه المادة فتحت الباب جزئياً لقيام باكستان، وكانت حلاًّ، وسطاً على النموذج البريطاني المعهود، وجاء بعد كثير من التفكير والمعاناة لأن البريطانيين بعامّة، وحزب العمال بخاصة أرادوا، بوضوح، الاحتفاظ بوحدةِ الهند إن استطاعوا، وإنّ هذا الحلّ الوسط المُقْتَرَح، في النهاية، وفي الجناح الاستوائي المتطرف الذي ينقصه الضبابية المناسبة الموجودة في إنكلترا، غير قابل للتطبيق بصورة مُحزنة. وكان واضحاً، حتّى ذلك الحين، من الكلمات التي ألقيت أن قرار الرابطة بقبول الخطّة جاء حاملاً معه الشّكّ والريبة، وكان فقط على أساس أن نصف المطلوب، في الأحوال السائدة كان أفضل من لا شيء، وربّما يمكن استغلاله بعد فترة ليست طويلة للوصول إلى المطلوب. ومع ذلك كان قرار القبول، بالإضافة لِفَوْرِيّتِهِ الجديرة بالثناء، غير مشروط.

وهذا ما لا يمكن قوله بالنسبة لقرار حزب المؤتمر والذي لم يُعْلَنْ إلا بعد مماحكات لا نهاية لها، على حد تعبير اللورد (وِيفِلْ)، رغم أن البعثة الوزارية أصدرت بياناً ملحقاً في ١٦ حزيران ـ يونيو ـ عن الحكومة الانتقالية لتسهيل الأمور، وعندما صدر قرار الحزب ... جاء مغلّفاً بلغةٍ معقّدة ملتوية يعذر معها الشخصُ العادي إذا فكّر أنّه.. لا معنى لها؛ وبالتمحيص يمكن اكتشاف نقطتين؛ أوّلاً: إن عرض البعثة في البيان الملحق في ٢٦ حزيران ـ يونيو ـ للحكومة الانتقالية قد رُفِضَ، وفي الوقت الذي بدا فيه حزب المؤتمر قَبِلَ الشقَّ الطويل الأمد لخِطّة ١٦ أيّار ـ مايو ـ، كان قبوله هذا مبنيًّا على أساس فهمه الخاصّ لموضوع (الأقسام) و(المجموعات) والذي هوالنقيض تماماً لما أراده واضعوا الخطّة.. الوزراء البريطانيون. ومن هنا، إذا نظرنا بعين المنطق نرى أن قرار حزب المؤتمر كان... الرّفْض. أضف إلى ذلك أن إشاعات مُقْلِقةً راجت بعد ذلك وكان السيد جناح هو الذي أعلنها على الملأ عن محادثات آخر لحظة، رَتَّبها أعضاء البعثة المهمومون أو مساعدوهم حتّى وصلوا أخيراً متعثّرين إلى القبول المشروط لحزب المؤتمر.

وهذا يقودنا للأمر المتناقض في البند الثامن فلقد ضَمَّتْ البعثة في ملحق بيانها في

١٦حزيران ـ يونيو ـ الإعلان التالي: «في حال ثبوت أنّ أحد الطرفين أو الاثنين معاً غير راغبين في الخطّة، ينوي نائب الملك تأليف الحكومة الانتقالية التي ستكون ممثّلةً، قدر المستطاع، لِمَنْ يقبلون بيان ١٦ أيّار ـ مايو ـ».

وبدا للعديد من المراقبين أن قرار حزب المؤتمر في ٢٥ حزيران ـ يونيو ـ، بالصيغةِ التي كُتِبَ بها، يقود هو نفسه إلى الوضع الذي أُشير إلى إمكان حدوثه في البند الثامن الملحق. ومهما ظهر الأمر غريباً فدخول الرابطة الوزارة، بينما يبقى حزب المؤتمر خارجها رغم أنه لازال يحكم أغلب الولايات، يبدو الآن أمراً لا مناص منه منطقيًّا وخلقيًّا. ومهما كان موقف حزب المؤتمر من الشقّ الأوّل فلا مكسب يجْنيه من القول إنه رفض الشقّ الثاني المتعلّق بتشكيل حكومة. لذا دُهِشَ الناس عندما أعلنت البعثة أن البنْد الثامن لن يوضع موضع التنفيذ لمدّة من الزمن... وإن الإدارة المركزية ستقوم بها حكومة مؤقّتة مؤلفة من الرسميين في الجهاز الإداري.

ولقد انخرط كاتب هذه السطور في هذه المرحلة بصفته محرّراً صحفيًّا، وربما برز شخصيًّا لفترة من الزمن، ورغم الكثيرمن التنقيب في حينه والتفكير والتحقيق بعد ذلك لم يستطع أن يفْهمها أبداً. فلم يكن من المُسِرّ صدام جريدة (السْتيتْسْمَانْ) وهي الصحيفة الوحيدة الباقية في الهند التي يملِكُها بريطانيون، مع وزراء الحكومة البريطانية، في هذا الموضوع الهامّ، ومع ذلك ظهرت افتتاحية خُتِمَتْ بالملاحظات القاسية التالية: «ليس من شيمة رجال الدولة أن يأكلوا كلماتهم ـ أي أن يخلفوا بوعدوهم ـ، قد يفعل ذلك السياسيون!!!، يجب على رجال الدولة ألاّ يقدّموا وعوداً جريئة وشاملة وصريحة ما لم يكونوا يعْنُونها فعلاً ويمكن الاعتماد عليهم في تحقيقها. والذي اعتُبر، بتأكيد، أنه لازم ومناسب في ١٦ أيار ـ مايو ـ لا يمكن أن تتغيّر طبيعتُه جذريًّا خلال عشرة أيام».

وبعد ذلك، عندما بحث كاتب هذه السطور الأمر مع نائب الملك وصل الاثنان إلى نقطة سوء فهم متبادل بينهما. وكانت المشكلة في بعض الارتباك والغموض اللذين يصعب فهمها على الشخص غير المختص بين تصريحات البعثة في ١٦ أيار ـ مايو ـ وتصريحات في ١٦ حزيران ـ يونيو ـ . وعندما تحدثْتُ مع نائب الملك في مكتبه كان من المستحيل الافتراض أنه غير مخلص فيما يقول؛ وكان هناك، إضافة لذلك، تقدير لتعاوُنِهِ اليومي مع البعثة في الوقت الذي كان فيه مستمراً في تَحَمُّلِ أعباء الأعمال الإدارية في وظيفته، كنائب

للملك. ربّما كان السِرْ (سْتَافُورْدْكْرِبْسْ) زائدَ الفطانة ومن الممكن أن يكون التفسير الأصح، وهو أكثر مجاملةً ممّا جاء في افتتاحية الجريدة، أن أعضاء البعثة الأربعة المُجْهَدين.. بعد أسابيع طويلة من المفاوضات المضطربة في حَرّ الصيف المخيف، والذي كان أكثر حِدّة عام ١٩٤٦، وصلوا إلى حالة كانوا فيها حقًّا غير قادرين على فهم الكلمات البسيطة.. كما يفهمها الناسُ العاديون غير المنخرطين في السياسة. فأعراض كِتابة المسودّة على عجلٍ مثلاً، واستعمال كلمتي الائتلافية ـ coalition، والمؤقتة ـ .. interim الواحدة مكان الأخرى ـ في وصفهم للوزارة المقترحة ـ، وهذا مالم يلحظه أكثر الناس آنذاك، كل هذا يمكن أن يُثْبّت، الآن، النظرية السابقة. أو رُبّما كان تبديل هذه الكلمات مقصوداً وأريد به الإيحاء بالنيّة الحقيقية للبعثة الوزارية كما أشار لذلك (لِمْبِي)؛ وفي هذه الحالة يكون الأمر أكثر سوءاً، إذْ يعني أن جهود البعثة في سبيل الوصول إلى حَلٍّ وسط قد أعْطت مفعولاً معاكساً..، ففي سبيل جهْدهم الصادق لإرضاء جميع الأطراف وقعوا في إبهام لا يمكن الرجوع عنه ووضعوا أنفسهم في ورطةٍ لفظيّةٍ وأخلاقيّة.

وانفجرت عاصفة من الاحتجاج عليهم في الرابطة الإسلامية إذْ أعلن السيد جناح قائلاً: «كان على الوزراء البريطانيين أن يحفظُوا شرف الوعد ويُطَبّقوا ما جاء في (البند) ولكنهم سَحَبُوا (كلمتهم) وتخلّوا عمّا أعلنوه» . وكانت نتائج ذلك بعيدة المدى فمنذ ذلك التاريخ شعر أكثر أعضاء الرابطة الإسلامية أنهم يواجهون خصمين ... لا خصماً واحداً فقط: البريطانيين وحزب المؤتمر وبعضهم ـ أي أعضاء الرابطة ـ وربما بخاصّة السيد جناح الذي عاش لسنوات عدّة في إنكلترا في أوائل الثلاثينات كان يَشُكُّ باستمرار بحزب العمّال البريطاني، إذ كان هناك تاريخ طويل من الصداقة الحميمة بين مؤيدي حزب العمال وبين حزب المؤتمر الهندي يرجع إلى ما قبل فترة مؤتمر المائدة المستديرة بلْ وإلى ما قبل زيارة (تيلاكْ) للندن عام ١٩١٩م . والآن وبعد تَوَرُّط «عَسْكَرِيّ» ذي مثل عليا ـ وهو نائب الملك ـ في أمر البَنْد الثامن، زادت الشكوك وتوسّعت لتشمل الشعب البريطاني كُلّه. وفي حالة الضعف التي أصابت الرابطة بعد الحرب قدَّر أعضاؤها أن هؤلاء الأجانب ـ أي البريطانيين ـ يَسْعُون فقط لتهدئة خواطر حزب المؤتمر ضاربين عرض الحائط بالحقِّ، مُشْتَغِلِينَ في الاعتبارات الأخلاقية فالمهم عندهم ليس صحّة الأمر بل تفوّق قوة حزب المؤتمر بالمقارنة لقوّة الرابطة، فحزب المؤتمر الذي يستطيع أن يُسَبِّبَ لهم الاضطرابات، هو في نفس

الوقت قادر على توسيع حجم التجارة البريطانية مع الهند في العهد المقبل الجديد. والمسلمون حتّى لا يَنْسَحَقُوا تحت أقدام السياستين المعاديتين ـ البريطانية والهندية ـ اللتين فرضَتا عليهم الظُلم، لا يستطيعون إلا النضال من أجل الحفاظ على حقوقهم وثقافتهم، والمفاوضات لا تفيدهم كثيراً في ذلك. هكذا كان حال المسلمين ومزاجهم. وإذا نظرنا الآن بعد ستّةعشر عاماً، إلى الخلف، من هذا المُنْطلق ربما يوافق أكثرنا على أن تناقضات البند الثامن يجب أن تُصنَّفَ كأوَّلِ وأهمِّ العوامل الثلاثة التي أدّت إلى الحرب الأهلية.... التي كانت قريبةً جداً آنذاك. وربّما كان صحيحاً ما اعتبره (مِينُونْ) و(بْرِيتْشِرْ) و(مُوْنْ) وغيرهم من الكتاب أنه لم يكن لخِطّةِ البعثة الوزارية البريطانية.... أيّ نصيب مُحتملٍ من التطبيق، فهي نظريّة ـ ورقيّة ـ مرهقة من إنتاج ذِهْنِ السِرْ (سْتَافُورْدْكْرِبْسْ)؛ وإن ضعف المركز الاتحادي ـ الفيدرالي ـ، والقوّة المعطاة في الخطّة للولايات ـ أو المجموعات ـ، والتي أريد بها إرضاء الرابطة، هي خطأ قاتل في حالة تطبيق الخطّة، إنها أخذت بعين الاعتبارذهنيّة القدرة البريطانية على قبول التعديلات المتسامحة، وأنصاف الحلول المتبادلة، والتي هي مفقودةٌ تماماً في الشروط المحلية لشبه القارّة الهندية ذت التاريخ المغاير للتاريخ البريطاني، وكان على رجل الدولة الواقعي ألاّ يفترض وجودها هناك. ومن المؤكد ممّا نعرفه الآن أنّه قُضِيَ تماماً على الخطّة منذ ابتداء الحرب الأهلية في آب ـ أُغسطس ـ، وإن المحاولات المتكرّرة لإحْيائها خلال الأشهر الثمانية التي تلت كانت نوعاً من «النفخ في الرماد» . وربّما كشف (بْرِيتْشِرْ) عيباً أساسيًّا في البَنْدين اللذين ذكرا «المجموعات» grouping واللذين نتجت عنهما معركة (التفسيرات) على حدّ تعبيره المناسب، إذ يقول إنّهما حقًّا متناقضان. فإذا كان الأمر كذلك، باستطاعتنا أن نستنتج أن مشكلة البند الثامن لم تكن أكثر من ناتج جانبي لأمرٍ أكثر خطورة، له خلفيّةٌ قديمة تخلَّلَتْ بُنْيَةَ الخطّة نفسها، مشتقّةٌ من ذهنية إزدواجيّة ـ حسنة النيّة .! لواضعي الخطّة. وفي ضوء ذلك التخمين، واجه الوزراء، رغم ذكائهم، العثرة الأخلاقية بنتائجها العملية المماثلة، من بعض وجُوهها لما حدث قبل ثلاثين سنة أو أكثر، في منطقة أخرى من العالم نتيجة وعدٍ لمتحدِّث رسميّ بريطاني أقلَّ مثاليّة، فيه عرضان متناقضان للعرب واليهود على السواء.

على كلٍّ، لم يكن الأمر بهذا الوضوح آنذاك وسط دوّامةٍ من غبار التناقضات المعاصرة. في ٢٩ حزيران ـ يونيو ـ بعد يومين من إعطاء قرارهم بالنسبة للبند الثامن من

الخطّة، عاد الوزراء لِلَنْدَنْ، مُتْعَبِين من المباحثات، والحرارة المرتفعة، والارتباك وأحَسُّوا أن باستطاعتهم الارتياح إذْ شعروا، بعد تفكير، أنّهم استطاعوا بجهدهم الشاق اتّقاء الانهيار الكامل والذي بدا لهم أكثر من مرّة أنّه... على الأبواب. ففي خلال تلك الفترة التالية قد يستطيع نائب الملك، باللَغْوِ مع حزبيْ المؤتمر والرابطة أن يجعل خطّة ١٦ أيار ـ مايو ـ ممكنة التحقيق... بطريقةٍ ما، وإنّ بعثَتَهم التي دامت ثلاثة أشهر في شبه القارّة، أقنعتْ المسؤولين هناك أن بريطانيا أو حزب العمّال، أراد حقًّا نَقْلَ السلطة. وبالنسبة للنقطة الأخيرة التي لا يمكن التقليل من أهميّتها كانت ثقتهم حقًّا في محَلِّها، أما بالنسبة للباقي، كما نعلم الآن، كان أملهم... سراباً، وفي خلال أسبوعين من سفرهم حدث حادث آخر، وهو الثاني في سلْسِلَتِنا، وأشار، كما نستطيع رؤية ذلك الآن، إلى كارثةٍ شبه مؤكّدة.

كان ذلك في أوائل تموز ـ يوليو ـ في (بومْبايْ) ضمن سلسلة ملاحظات للسيد نِهْرو الذي خَلَفَ قبل أيام (أبا الكلام أزاد) في رئاسة حزب المؤتمر وكان كلامه بتلك الصفة، وهو الشخص الذي سيُصبح غالباً أوّل رئيس وزراء للهند إذا كان البريطانيون سيرحلون بالفعل، لذا كان لكلماته معنى ووزنُ هامّان. ولم نكن الوحيدين الذين تبيَّنَّا أن لتلك الملاحظات تأثيراً تاريخياً فريداً؛ ولم يكن هذا رأيَ الكُتَّاب الغربيين فقط، فأبو الكلام أزاد نفسُه، شريك العُمْر لِـ (نِهرو) ذكر في كتاب له صدر بعد موته في عام ١٩٥٩ «إن هذه الملاحظات هي إحدى تلك الأحداث البائسة التي غيّرت مجْرى التاريخ»؛ ولاشك أن ذلك يرجع جزئيًّا لموقفه الفكري كاشْتراكيّ ملحد من الطراز الغربي، كما ذُكِرَ سابقاً؛ وهذا ما قاده للافتراض أن مشكلة الطوائف الهندية ذات الأساس الديني .. لا وجود لها، أو على الأقلّ، ليست في أساسها مهمّة للدرجة التي يتصوّرها أكثر الناس، وإنّها ضُخِّمَتْ، بصورةٍ مصطنعة (وهذه بعضُ الحقيقة... ولكنّها ليست الحقيقة كاملة)، من قَبَلِ الأمبرياليين والإقطاعيين المحلّيين من أجل مصالح خاصة، وبما أنّها ثيوقراطية من نتاج القرون الوسطى (وهذه تعابير كان يحلو له ترديدها) فزوالها أمرٌ حتميّ، وإنّه يمكن كنسُها تماماً في الواقع من الخريطة السياسية على يد حِزبه، الذي يرأسه الآن، عبْرَ دوّامة من التركيز القوي على الناحية القومية. وهذا التفكير قاد (نِهرو)، في فترةٍ غير مناسبةٍ إطلاقاً، إلى إذاعة، ما سمّاه (بْريتْشِرْ) ـ وهو مؤلف كتاب عن حياة نهرو ـ أحد أكثر تصريحاته ناريّةً وإثارةً خلال

السنوات الأربعين التي قضاها في العمل العام. ويمكننا ملاحظة أن تصريحه هذا شكّل جزءاً مما حدث بعد ذلك، وأكثره بإيحاء منه، في ولايته ذاتها (أُوْتَارْبْرادِيشْ) قبل تسع سنوات وعُرِف الآن أنه كان كارثةً تاريخيّة كما ذكرنا في الفصل الرابع: استبعاد أعضاء الرابطة الإسلامية عن الوزارة المحلية الجديدة ومحاولة حزب المؤتمر القيام بحملة من الاتصالات العامّة بين البروليتاريا المسلمة. ومن السخرية الآن أن يبدو، في ضوء هذين الحدَثين الهامّين، ودون أن نشتط في خيالنا، أن السيد (نِهرو) وهو المعارض المتحمس ضد قيام باكستان كان واحداً من مُهَنْدِسِيها الرئيسين. ويُلاحِظ (مُونْ) بحقّ: «كان الأمر كأنّما هناك لعنةٌ حلّتْ بالسيد (نهرو) وبعض زملائه جعلهم يتصرّفون بأسلوب نتج عنه عكس ما أرادوه تماماً. لقد رغبوا بشدّة الحفاظ على وحدةِ الهند، ولكنهم تصرَّفوا باستمرار بطريقةٍ أدّت إلى تقسيمها».

وفي خطابه للجنة القومية للحزب في (بومْبايْ) في ٧ تموز - يوليو - عن نتيجة المفاوضات مع البعثة الوزارية البريطانية أعلن (نهرو) بوضوح بصفته رئيساً لحزب المؤتمر ما يلي:

«ليست المسألة في قبولنا أي خطّة طويلة أو قصيرة، المسألة هي فقط قبولنا بقيام مجلس تأسيسيّ، وهذا هو الأمر كلّه ولا شيء غيره. وسَنَبْقى في هذا المجلس طالما شعرنا أن الأمر هو في مصلحة الهند وسنتركه إذا فكّرنا أن الأمر مؤذٍ لهدفنا وعندئذ سنخوض معركتنا. لسنا مُقيّدين بأي شيء معيّن سوى أنّنا قرّرنا الآن الذهاب إلى مجلسٍ تأسيسيّ».

وفي مؤتمر صحفي بعد ذلك بثلاثة أيام، أضاف مُتنبِّئاً، وهو أمرٌ أخطر من الخطاب: «من المحتمل عدم قيام تجمّع ولايات كما جاء في الخطّة ولابدّ من أن تكسب الحكومة الاتحادية قوّة على حساب (الولايات). وسيدخل حزب المؤتمر المجلس التأسيسيّ غير مُقيّد أبداً بالاتفاقيات، وهو حُر في مواجهة أيّة حالة تظهر». وهو تأكيد سجّله بأسف السيد (أزاد) عندما كان رئيساً لحزب المؤتمر، في مقرّراته عن الخطّة، وهذا خطأ فليس صحيحاً القول أن حزب المؤتمر حُرّ في تعديل الخطّة كما يحلو له، فهذه الأمور لا يمكن تغييرها من جانب واحدٍ فقط دون رضى الأطراف الأخرى.

على كل حال، من الناحية العملية أثارت تصريحات (نِهْرو) في أوائل تمّوز كلّ المخاوف من تطلّع الهندوس إلى السيطرة عن طريق صناديق الاقتراع، هذه المخاوف التي

كانت فاعلةً في أذهان المسلمين منذ بدأ السيد أحمد خان التصريح بها في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. ولقد عرف وزراء البعثة البريطانية عُمْقَ هذه المخاوف وقيمتها بقولهم إن البعثة تأثّرت إلى حدٍّ كبير بهموم المسلمين الحادّة الحقيقية وتخوُّفهم من الخضوع لِحُكم غالبيّةٍ هندوسيّة مستمرّة، وإنه من المستحيل تهدئة هذه المخاوف بتعهدات واقية.. على الورق فقط. والآن، وفي تصميم السيد (نهْرو) الواضح على تخريب بَنْد «المجموعات» المقدّم في خطّة البعثة، وتوفير حكم مركزي ـ اتحادي ـ أقوى، وجد أعضاء الرابطة الإسلامية أن كلّ هواجسهم قد ثبتت، وأعلن السيد جناح مباشرة بعدها: إن تصريحات رئيس حزب المؤتمر تفرضُ إعادة نظرٍ شاملة للموقف وهذا ما سيجري في اجتماع مجلس الرابطة الذي سيُعقد في أواخر الشهر.

وعندما اجتمع مجلس الرابطة في ٢٧ تموز ـ يوليو ـ كان الجو ثائراً ... ثائراً ضدّ البريطانيين وضدّ حزب المؤتمر بسبب الخلاف على البند الثامن؛ ودام الاجتماع ثلاثة أيّام، وبعد خطابات عنيفة اتُّخِذَت مقرّرات كاسحة جعلت الرابطة تسير نحو اتجاهات جديدة كلّياً. فالخطّة التي طلعت بها البعثة البريطانية والتي قبلتها الرابطة بشقّيها في أواخر ٦ حزيران ـ يونيو ـ صارت مرفوضة الآن كلّياً، فالرابطة لن تقبل الدخول في الوزارة المؤقّتة ولا في المجلس التأسيسي؛ وبالإضافة لذلك صدرت تعليمات لكلّ المسلمين في شبه القارّة بإعادة كل الألقاب والأوسمة الممنوحة لهم من قِبَل الحكومة البريطانية الأجنبيّة كتعبير عن سخطهم الشديد من موقف البريطانيين، وحثّهم الرابطة أيضاً على اتخاذ، أو مساندة، (العمل المباشر) لبلوغ باكستان في إطار مقرّرات (لاهور) لعام ١٩٤٠، وحُدِّدَ يوم ١٦ آب ـ أغسطس ـ (يوم العمل المباشر)، وطُلِبَ من لجنة الرابطة تحضير برنامج مفصّل؛ وصرّح السيد جناح: إن ما فعلناه اليوم هو أهمّ حدثٍ تاريخيّ في تاريخنا؛ لم نقم أبداً قبل اليوم في الرابطة بأيّ عمل إلا في إطار دستوري، ولكنْ الآن أُجْبِرْنا على اتّخاذ هذا الموقف، ومن اليوم نقول وداعاً للأساليب الدستورية.

ولم يتوقّع حزب المؤتمر ولا البريطانيون عملاً جذريًّا كهذا، وتلقَّت الأوساط مقرّرات الرابطة بالاستغراب والرعب.

وأثناء تلك الفترة، وفي ٢٢ تموز ـ يوليو ـ وعلى أمل أن تسير الأمور، رغم الخلافات الحادّة بين الطرفين، دعا اللورد (وِيفِلْ) الفريقين إلى تأليف حكومة مؤقّتة في المركز. ولم

يَعْنِ ذلك أكثر من إعادة الجملة المتعلّقة بهذا الموضوع في خطّة ١٦ أيّار ـ مايو ـ للبعثة الوزارية البريطانية. أراد نائب الملك أن يُقيم هيئةً تمثيليّة مقبولة من الطرفين كإدارةٍ مؤقّتة تُسيِّرُ أمور البلد إلى أن يتمّ الترتيب العسكري للانسحاب. ولكن يمكننا الآن أن نرى أن توقيت هذه الحركة كان سيّئاً جدًّا، ولقد اتّخذ نائب الملك هذا القرار دون أن يتحقّق تماماً من المزاج الجديد للرابطة، بالإضافة إلى أنه جاء بشكْلٍ جعل الرابطة ترفضُه مباشرةً. وكانت دعوة نائب الملك تتضمّن عرضاً لتمثيل الرابطة في الحكومة الجديدة المقترحة، ولكن كان العرض مختلفاً نوعاً ما عمّا عُرِضَ في أيّار وحزيران ـ مايو ويونيو ـ ولم يُرض هذا العرض السيد جناح الذي رفضه بكُلّ بساطة مؤكّداً، ومشيراً بأصبع الاتهام لحزب المؤتمر، أن نائب الملك انحرف عن المقترحات السابقة في نقاطٍ حيويّةٍ تتعلّق بالرابطة. وفي رأي (تَاكِرْ): رغم أن العرض كان عن حُسْنِ نيّة، فلقد ثبت أنه الشرارة التي أدّت إلى الطلقة الأولى في البنغال .. والهند، وممّا نعْلَمُه اليوم كان السبب أيضاً فيما تبع من أحداث، وكان هناك أساس قويّ لوجهة نظر (تاكِرْ) هذه؛ لذا يجب أن نعتبر أنّ دعوة نائب الملك في ٢٢ تموز ـ يوليو ـ العامل الثالث في سلسلة الأحداث. ووضع القرارُ الجذريّ للرابطة في ٢٧ ـ ٣٠ تمّوز ـ يوليو ـ نائب الملك والحكومة البريطانية في مأزق كبير؛ وصار الاختيار السريع لأحد الطرفين المتنافسين أمْراً لا مَفَرَّ منه، ومهما كان الاختيار فسيكون له مخاطرُ جمّة. ولكي يحزم البريطانيون أمرهم، ساعدهم حزب المؤتمر، الذي تحقّق بلا شك في ١٠ آب ـ أغسطس ـ من مدى سوء الأوضاع، باتّخاذه ما يمكن وصفه بأنه أوّل عمل منطقيّ في ذلك الصيف حين أصدر قراراً جديداً أعلن فيه أنه مع تمسّكه بمعارضة لفظة (تجمّعات) فقد عَنَى في قراره السابق قبولاً لخطّة البعثة الوزارية بكاملها. ولكنّ ذلك لم يُرضِ السيد جناح إذ جاء متأخّراً جدًّا.

«إذا كان باستطاعة حزب المؤتمر تغيير مواقفه مرّات مُتعدّدة بينما لايزال البريطانيون في الهند وقبل أن يصل إلى السلطة فمن يضمن للأقلّيات أن حزب المؤتمر لن يُغيّر موقفه هذا مرّة أخرى بعد رحيل البريطانيين ويعود إلى الموقف الذي أعلنه جواهر لال نِهرو في تصريحاته؟» .

ولقد عُلِّلت دوافع حزب المؤتمر، في تلك الفترة، بطُرُقٍ شتّى، فلقد وصف (أزاد) مقرّرات العاشر من آب ـ أغسطس ـ أنها محاولة مرتبكة، إلا أنّها صادقة، دون أن يُصَرِّحَ

علناً برفض ملاحظات نِهْرو غير المتأنيّة في (بومبايْ)، وذلك لتعبيد الطريق أمام عودة الرابطة إلى الأساليب الدستورية. ومن ناحية أخرى، اعتبر أعضاءُ الرابطة الأمرَ على أنه في الغالب أسلوب (تَكْتِيكِيّ) غير أخلاقي، يهدف إلى تثْبيت حزب المؤتمر في الحكم في الوقت الذي أعلنت فيه الرابطة عزوفها عن الاشتراك في الحكم.

وقَبِلَ السيد (نِهْرو) رأساً؛ فبغياب الرابطة، يمكنه في الواقع أن يُصبح رئيساً للوزراء مهما كانت التحسينات الدستورية. ولن يستعمل نائب الملك، على الأغلب، سلطته في الاعتراض ـ الفيتو ـ؛ والواقع أن نِهْرو عَرَضَ في تسامح ظاهر، مقاعد وزارية على الرابطة، كما طلب منه نائب الملك، إلا أن السيد جناح رفض العرض كما كان متوقّعاً لأنّ قبوله كان سيعني أنّ الرابطة تستمدّ سلطتها من حزب المؤتمر وليس من نائب الملك، وهذا نَقْصٌ كامل لموقفها الصلب الذي اتّخذته حتى ذلك الحين. وفي تصريح له بعد ذلك استنكر جناح بشدّة «حزب المؤتمر الفاشي المبنيّ على الطبقيّة الهندوسيّة والقليل من الأفراد التابعين من الجاليات الأخرى الذين يُريدون الوصول للسلطة ليحكموا (المحمّديّين) بمساعدة حِراب البريطانيين».

وباستثناء مدينة واحدة، لم يحدُث ما يستحقّ الذِكر في (يوم العمل المباشر) إلاّ اجتماعات كبيرة. وهذا يدلّ على أن القيادة المركزيّة للرابطة لم تُخطّط شيئاً كبيراً. بسبب ضيق الوقت لم يُفكِّر في ترتيبات معيّنة. فاليوم كان، كما قيل، لتفسير قرار القيادة المركزية في الرابطة للرأي العام. «والأمر... ليس إلاّ بياناً كما قال جناح، يتعلّقُ بالخطوات التي نقترح اتخاذها للدفاع عن أنفسنا والحفاظ على ذاتنا وليس إعلان حربٍ على أيٍّ كان، فالاجتماعات بذاتها، ليست (عملاً مباشراً) والذين رتّبوها قد طُلب منهم أن يسلكوا سلوكاً سلميًّا».

أمّا إلى أيّ مدى تجاوبت وزارة الرابطة في البنغال مع هذه الأفكار الحذِرة.. فأمرٌ يحتمل التساؤل. وباستثناء نظير لها في السند، كانت الوزارة الوحيدة القائمة للرابطة. لقد أعلنت «اليوم» عطلةً رسمية في البنغال وكان هناك ما يُوحي بأن بعض أعضاء الوزارة فكّروا أن لا بأس من بعض الضجيج الدعائي للاحتفال بذلك «اليوم» ، وهذا رأي كاتبِ هذه السطور على كلّ حال عند اطّلاعه على معلومات من المُخْبرين الصحفيين. ومن ناحية أخرى، ليس من المعقول أن يكون بعض أعضاء الوزارة قد أرادوا اضطراباً كالذي حدث

بعد ذلك لِيقِينهم على الأقلّ، أنْ لا مجال للمسلمين أن يربحوا المعركة؛ فرغم أنّهم يشكلون الغالبيّة في البنغال إلا أنّهم أقليّةٌ في عاصمة الولاية، فلقد كانت نسبتهم فيها آنذاك أقلّ من ٢٥٪ من السكّان.

وما حدث في ذلك اليوم بـ (كلكوتّا) كان مخيفاً حقًّا. فكما ذكرنا سابقاً، حدثت اضطرابات سيّئة عدة في الماضي القريب هناك في تشرين ثاني (نوفمبر)، وشباط (فبراير) السالفين: اضطرابات ضدّ الغربيين مشابهةٌ، إلى حدٍّ ما، لاضطرابات (بومبايْ) التي تزامنت مع تمرّد سلاح البحرية. إلاّ أن الحدث في «ذلك اليوم» كان فريداً وسمّاه أحد المعلّقين: «نظام جديد من الفوضى» . لم يكن ضدّ الغربيّين بل كان بين الجاليات الهندية ولم يتصوّر أحد إمكانية حدوثه بمثل تلك الشدّة والاتّساع والهمجيّة، وفي آذار ـ مارس ـ من عام ١٩٣١م لمّا حدثت اضطرابات في (كاونْبُورْ) أدّت إلى مقتل أربعمئة شخص صُدِمَ الجميع لدرجة أن حزب المؤتمر قرّر في ذلك الحين تعديل سياسته بكاملها وضاعت احتمالات عمل الرسميين البريطانيين في الإدارة المحليّة. ولكن الآن وفيما سُمِّي المدينة الثانية للإمبراطورية ـ الهندية ـ، كان عدد الضحايا أكثر بعشر مرّات على الأقلّ، ولا يمكن وصف مناظر المذابح والتدمير فيما دُعِي مذبحة (كلكوتّا) الكبيرة. إذْ بعد ثلاثة أيّام مخيفة كانت الجثث تزرع وتملأ أنحاء المدينة. وبفعل الحرارة والرطوبة، حملت نسمات فصل الأمطار الرائحة النتنة المنبعثة من الجثث المتفسّخة، وفي ناحية (شامْبُوكِرْ) ومثيلاتها من الأحياء الفقيرة على حواشي المدينة، كانت الجُثث متراكمة إلى مستوى ارتفاع الطوابق الثانية من البيوت هناك لعدم وجود فُسْحة توضع فيها الجثث؛ ولزيارة عنابر الموتى في دائرة الشرطة كان يجب استعمال كمّامات للتّنفس حيث تراكمت الجثث هناك حتّى السقف. وكان بإمكان أي فرد هناك مراقبة كيف كانت الصقور تفتح بطون الموتى على أرصفة شارع (بارْكْ سْتريتْ) المترف. وخلال جولة لكاتب هذه السطور في سيّارة جيب دامت ثلاث ساعات مع اثنين من ضباط الاحتياط البريطانيين في المدينة قدّرنا جميعا ـ أنّنا شاهدنا فظائع أكثر بكثير مما يُشاهده العسكريّون اليوم في ساحات القتال. ويمكن الرجوع إلى التفاصيل المثيرة لِلْغثيان عن الأحوال التي كانت سائدة هناك في الملحق الخامسْ لكتاب (تاكِرْ). وبسبب الاضطرابات أصبح مئة ألف مواطن بلا مأوى بعد الحرائق المتعمّدة. فكان الاضطراب من الشدّة بحيث لم يكن تعدادُ الضحايا مُمْكِناً، وحسب

التقديرات في الصحف المحليّة بلغت الإصابات حوالي خمسين ألفاً وهذا الرقم مبالغ فيه. ولقد نقل (مينُونْ) و(نُمْبِي) أرقاماً مختلفة من مصادر رسمية: الأوّل قال إن الإصابات كانت عشرين ألفاً منها خمسة آلاف قتيل والثاني نقل أن عددها هو أربعة عشر ألف قتيل. ولقد رجّح (وُدْرَفْ) الرقم الأدنى؛ وذكرت مجلة الستيتسمان من مصادرها الخاصة أن مجموع الإصابات كان حوالي عشرين ألفاً أو أكثر: وربّما في اليوم الأوّل للصدامات ـ وبالتأكيد في اليوم الثاني والثالث ـ كانت خسائر المسلمين أكبر بكثير، إذ يبدو أن المنظمات الهندوسية سمعت إشاعات عن احتمال هجوم المسلمين فحضَّرت نفسها للمعركة بصورة هائلة. ولكن سيطرة الهندوس لم تكن عبر المذابح التي قاموا بها بل بسبب تدخُّل السيخ إلى جانبهم بعد ظُهر اليوم الثاني، وقد تجنَّب السيخ الخوض في الاضطرابات في ١٦ آب ـ أغسطس ـ ثم حدث شيء ما حرّك هؤلاء المقاتلين الملتحين من السيخ الذين كانوا يحتكرون تقريباً المواصلات في (كلكوتّا). ويتذكّر كاتب هذه السطور مشاهدة مجموعات منهم في ذلك المساء في (التاكسي) والشاحنات و(الباصات) يسرعون غاضبين نحو (تْشُورَنْغِي) من أحيائهم في (بواني بُورْ) والضاحية ليشتركوا مع الهندوس في إحراق الأكواخ في المناطق الشمالية الفقيرة ـ المسلمة ـ.

أمّا لماذا كان هذا الانهيار الكامل المفاجئ للسلطة الإدارية في (كلكوتّا)... فأمرٌ لم يُوَضَّح قط (!). فالبوليس ـ الشرطة ـ بتأثير الضغوط وضعف الخدمات أصبح أقلّ فاعلية ومع ذلك، برأي (تاكِرْ) ـ الذي كان رئيس أركان القيادة الشرقية وله اطّلاع على كثير من المعلومات الرسمية ـ لم تنقُصْ البوليس الثقة بالنفس وأعلن رضاه عن الوضع في مغيب شمْس يوم ١٦ آب ـ أغسطس ـ وصرّح أن الأمن مُسْتَتِبٌ؛ وربّما كان هذا هو السبب في عدم استدعاء القوّات المسلحة ذات الفاعلية، من قِبَلِ السلطة المدنيّة، إلاّ في وقتٍ متأخّرٍ جدًّا. والسبب الوحيد وراء هذه الكارثة الكاملة، الذي يمكن افتراضه هو الدرجة العالية الفريدة التي وصلتها العواطف المتأجّجة في الجاليتين الرئسيتين في مدينة (كلكوتا) المكتظّة بالسكّان، إذْ حدث فيها في الأشهر القليلة الماضية اضطرابانِ خطيران ولو أنّهما من نوع مختلف آخر: المخاوف والآمال السياسية التي أشعلتها الخِطابات الناريّة في الأسابيع التي سبقت، في الجانبين.

وفي ٢٤ آب ـ أغسطس ـ وبينما كانت المدينة لاتزال تمسحُ جراحها وتُزيلُ آثار الدمار

والروائح المُنْتِنَة من الجثث المتعفّنة في المجارير والدور المحروقة، أعلن السيد (نِهرو) أسماء أعضاء حكومته المؤقّتة في (دِلْهي). وفي ٢٠ أيلول ـ سبتمبر ـ استلمت الحكومة السلطة. وفي ذلك اليوم رفعت أعدادٌ كبيرة من المسلمين في سائر أنحاء الهند على سطوح دورها العلم الأسود كعلامة للاحتجاج.

هذان الحدثان: مذبحةُ (كلكُتّا) وقيام أوّل حكومة برئاسة (نِهْرو) كتنفيد لخطّة البعثة الوزارية البريطانية، أرّخا بدء ستّة عشر شهراً من الحرب الأهلية. وكانت تقديرات ضحاياها نصف مليون قتيل (٥٠٠٠٠٠). وكان هذا الرقم مماثلاً لمجموع ما خسره الكومَنْوِلْثْ البريطاني أثناء سِتِّ سنوات في الحرب العالمية الثانية[١].

(١) الرقم الرسمي للقتلى المدنيين والعسكريين في الكومَنْوِلْثْ ما بين أيلول ـ سبتمبر ـ عام ١٩٣٩م وآب ـ أغسطس ـ عام ١٩٤٥م هو خمسمئة وأربعين ألفاً (٥٤٠٠٠٠).

obeikandl.com